

Distr.: General
28 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨
٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧

موجز

يقدم هذا التقرير للدول الأعضاء استعراضا سنويا للنتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧. وباعتباره التقرير النهائي للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ينظر أيضا في إسهامات الصندوق في التغيرات التي طرأت على نطاق أوسع بمرور الوقت على النظام الإيكولوجي وتنمية السوق.

عناصر لاتخاذ قرار

لعل المجلس التنفيذي يود أن يحيط علما بالتقرير السنوي؛ ويشني على ما يبذله الصندوق من جهود لتتبع إسهاماته في مجال الآثار المتعلقة بالنظام الإيكولوجي وتنمية السوق على نطاق أوسع؛ ويلتزم مجددا بدعم الصندوق، بما في ذلك عن طريق التمويل الكامل للاحتياجات من الموارد العادية البالغة ٢٥ مليون دولار في السنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير
٣	ألف - تحليل السياق
٤	باء - الملامح الرئيسية للنتائج
١٨	جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي
٢٢	دال - تحليل الفعالية المؤسسية
٢٤	ثالثا - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المرفق - مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - مقدمة

- ١ - يعرض التقرير السنوي النتائج الإنمائية والتنظيمية التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧. وينظر التقرير أيضاً، باعتباره الأخير في دورة الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في إسهامات الصندوق التي تطورت على مدى الفترة في إحداث آثار أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالنظام الإيكولوجي وتنمية السوق.
- ٢ - ويستند التقرير إلى تحليلات النتائج البرنامجية المبلغ عنها في ضوء مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة. ويتضمن أيضاً النتائج المستخلصة من التقييمات الخارجية، وتقارير مراجعة الحسابات، والبيانات المالية، والدراسات الداخلية للحالات، والاستعراضات الخارجية لأنشطة الصندوق.

ثانياً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير

ألف - تحليل السياق

- ٣ - خلال السنوات الأربع الماضية، حقق العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً إثنائياً مهماً. ويُقدّر أن يصل النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً إلى نحو ٦ في المائة في عام ٢٠١٧، وهو معدل أعلى من معدل النمو المتوقع للبلدان النامية الأخرى^(١). ويشهد الكثير من هذه البلدان، حتى مع النمو الذي تحققه، تنمية محدودة في مجال الإنتاجية أو نمو فرص العمل أو التنوع الاقتصادي.
- ٤ - وتواجه أقل البلدان نمواً فجوات تمويلية كبيرة في إطار سعيها إلى رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً مع تحقيق الشمول وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد الكثير من أقل البلدان نمواً اعتماداً شديداً على المساعدة الإنمائية الرسمية لتكملة الموارد العامة المحلية الشحيحة. ومع ذلك، لا تكفي المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية لتلبية احتياجاتها التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعادة ما تركز تدفقات الاستثمار الخاصة التي تصل بالفعل إلى أقل البلدان نمواً على قلة قليلة من البلدان والقطاعات. وفي حين يتزايد استخدام أدوات التمويل المختلط، يتم إهمال البلدان الأكثر فقراً في معظمها. فقد حُصّص لأقل البلدان نمواً ما نسبته ٧ في المائة فقط من التمويل الخاص الذي حُشد عن طريق التمويل الإنمائي الرسمي من خلال الضمانات والأدوات الأخرى للقطاع الخاص^(٢).
- ٥ - وهذا يؤكد أهمية وضع المساعدة الإنمائية الرسمية حيز الاستخدام التحفيزي لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وللمساعدة في حشد موارد إضافية لتحقيق التنمية المستدامة. ويحفز ذلك عمل الصندوق لابتكار نهج التمويل حيثما تكون هناك نهج قليلة أخرى، أي النهج التي تفضي إلى آثار إيجابية تساعد عند تكرارها وتطبيقها على نطاق أوسع في بناء الأسواق المالية الشاملة للجميع ونُظُم تمويل التنمية المحلية، والتي تستفيد من التمويل الإضافي الوارد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية في القطاعين العام والخاص إلى الاقتصادات المحلية بغية دعم النمو الشامل.
- ٦ - وهذا العمل يجري في سياق أوسع يهيئ فرصاً مشجعة تتيح تسخير التمويل لصالح الفقراء. وتضطلع العديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بدور متزايد النشاط في التنمية، مع تركيز عدد

(١) United Nations Conference on Trade and Development, The Least Developed Countries Report 2016

(٢) تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧.

متزايد منها على المقاييس الأساسية المزدوجة أو الثلاثية أو بحثه عن سبل أخرى لدعم أهداف التنمية المستدامة. ويجري وضع أدوات تمويل جديدة أو ثمة أدوات جديدة جاهزة للتكيف في سياقات أقل البلدان نمواً. ويسهم توسيع شركات التكنولوجيا الرقمية والمتنقلة والتكنولوجيا المالية ("fintech") في توسيع نطاق الخدمات والتمويل في أقل البلدان نمواً مع خفض التكاليف وتمكين النساء والفتيات. ويتزايد الاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به الحكومات المحلية في مواجهة التحديات العالمية، من التكيف مع المناخ إلى الاستجابة الفعالة للتوسع الحضري والهجرة.

٧ - ومن الأهمية بمكان التأكد من أن هذا الجيل الجديد من الشراكات والأدوات والتكنولوجيات والحلول يصب في صالح أقل البلدان نمواً والفئات الفقيرة من السكان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات المحلية التي ستتعرض لولا ذلك لخطر تخلفها أكثر عن الركب. ولهذا السبب يواصل الصندوق تطبيق أدواته ومعارفه وخبرته فيما يتعلق برؤوس الأموال من أجل التصدي للإقصاء وعدم المساواة حيث يمكن أن يكون له الأثر الأكبر: أي في مرحلة الميل الأخير، حيث الاحتياجات أشد والموارد أكثر ندرة. ولهذا السبب أيضاً يواصل الصندوق العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ومن أجل دعم بذل جهود أوسع على نطاق الأمم المتحدة في مجال حشد التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال هناك عائق رئيسي يتمثل في استمرار العجز في ضوء الهدف السنوي البالغ ٢٥ مليون دولار للموارد العادية المتفق عليها في الإطار الاستراتيجي.

باء - الملامح الرئيسية للنتائج

٨ - يسعى الصندوق من خلال تمويل التنمية المحلية إلى إنشاء حيز مالي محلي وإنشاء رأس مال ثابت محلي في جميع المناطق الجغرافية لبلد ما. وتواجه الحكومات المحلية في أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة في مجال حشد الإيرادات الكافية لتغطية النفقات المتكررة والقيام بالاستثمارات الطويلة الأجل. وقام الصندوق بتصميم واختبار نماذج تمويلية تشجع الموارد المالية المحلية وأسواق رؤوس الأموال على الاستثمار في الحكومات المحلية والاقتصاد المحلي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتمكين المرأة وبناء القدرة على الصمود. ويسهم ذلك في قدرة الحكومات المحلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه المخاطر، بما في ذلك تغير المناخ من خلال وجود سلطات مالية ملائمة، فضلاً عن القدرات والحوافز اللازمة لاستخدامها.

٩ - وقد طور الصندوق نهجه على مدى فترة الإطار الاستراتيجي. وتمشيا مع الخطة الحضرية الجديدة، يعمل الآن مع البلديات للاستفادة من التمويل عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والسندات وإيرادات المصادر الذاتية. ونجح الصندوق في تجريب منح التكيف مع تغير المناخ القائمة على أساس الأداء ويقوم بتوسيع نطاقها من ١٣ إلى ٢٠ بلداً من خلال آليات التحويل المالي الحكومية الدولية. واستحدث أيضاً نهجاً مبتكرة للتمويل المنظم للمشاريع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل المختلط لدعم الجهات الفاعلة المحلية في القطاعين العام والخاص لإزالة المخاطر من التمويل الخاص لمجموعات المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها والتي يترتب عليها أثر إنمائي قوي وبناء هذا التمويل وإدارته.

١٠ - وفي مجال الشمول المالي، يساعد الصندوق على تهيئة النظم الإيكولوجية التمكينية^(٣) من أجل الوصول إلى الفئات السكانية وقطاعات السوق التي تعاني من نقص في الخدمات، ولا سيما النساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوفر أدوات التشخيص القائمة على البيانات أساساً متيناً للحكومات كي تبلور استراتيجيات الشمول المالي. ويشمل دعم تنفيذ هذه الاستراتيجيات تركيزاً قوياً على مساعدة مقدمي الخدمات المالية في بناء نماذج أعمال جديدة في الأسواق المحفوفة بالمخاطر، يمكنها، عند تطبيقها على نطاق أوسع، أن تغير أنماط الشمول المالي والفاعلية المالية بالنسبة للسكان الفقراء، ولا سيما النساء.

١١ - وتمثل الابتكارات الرقمية سمة أساسية من سمات هذا العمل. وقد استفاد الصندوق من الثورة الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الأساسية، ولا سيما لمعالجة مجموعة متنوعة من تحديات "الاقتصاد الحقيقي"، بما في ذلك تحسين الإنتاجية الزراعية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد بدأت الآثار الإيجابية لهذا العمل في التأثير على كيفية قيام مقدمي الخدمات الآخرين بتحديد النقاط المرجعية للابتكارات في مجال الخدمات المالية الرقمية. وهي تقود الجهات الفاعلة الأخرى إلى تصميم منتجات وقنوات إيصال بديلة تلبي الاحتياجات المالية لما كان يعتبر في السابق قطاعات سوق غير قابلة للاستمرار؛ وهي تقدم الأدلة للحكومات كي تضع أنظمة لتوسيع الأسواق.

١٢ - وطوال هذه الفترة، أقام البرنامج الإنمائي والصندوق شراكة ويواصلان شراكتهما في العديد من المبادرات المشتركة، من العمل على بناء حكومة محلية مسؤولة في الصومال إلى تحديد السبل الرامية إلى زيادة الشمول المالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

١٣ - ويضطلع الصندوق بدور متزايد النشاط في مجال حشد الاستثمارات في الاقتصادات المحلية من خلال تطبيق القروض والضمانات والمنح القابلة للسداد التي تخفف من المخاطر بالنسبة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص. ومقر هذا الركن الثالث من العمل هو البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً، الذي يقوم بتهيئة فرص جديدة للصندوق من أجل توسيع نطاق دعمه للهياكل الأساسية والأعمال المحلية في مرحلة الميل الأخير. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرنامج في نهاية المطاف، إذا توفر التمويل والطلب، أن يوسع نطاقه لينظر في مجموعات أنشطة التمويل في مرحلة الميل الأخير للبرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً.

١٤ - وينطوي هذا العمل على التزام بجمع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق التمويل إلى الأماكن التي تركز عليها جهات قليلة أخرى، ولكن حيث الاحتياجات الإنمائية هائلة؛ ولوضع واختبار النهج الجديدة ونشر التكنولوجيات الذكية، التي تعالج أوجه عدم المساواة وتمكّن المرأة؛ ولعمل مع الحكومات، والبرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل وغير ذلك من الشركاء في التنمية لتوسيع نطاق الإجراءات الناجعة؛ وللبرهنة من الناحية العملية أنه باعتماد النهج والشراكات الصحيحة تصبح أقل البلدان نمواً والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات صالحة للاستثمار.

(٣) يستتبع تطوير النظام الإيكولوجي لتحقيق الشمول المالي تعزيز السياسات والهياكل الأساسية ومقدمي الخدمات والتوزيع والنُهُج المتمحورة حول العملاء بطريقة تعاضدية من أجل زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها والتحكم بها بالنسبة للسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات.

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ١ : زيادة تمويل الخدمات الأساسية والنمو الشامل/ التنمية الاقتصادية المحلية

تمويل التنمية المحلية

١٥ - يعمل الصندوق على تشجيع تدفق الموارد إلى الحكومات المحلية. وفي إطار سعي الصندوق لإنشاء آثار إيجابية تشكّل الكيفية التي ينظر بها الآخرون إلى قابلية استمرار الاستثمار في الاقتصادات المحلية، أنجز خلال فترة الإطار الاستراتيجي ما عدده ٦٧٣ ٤ استثمارا محليا - في مجال الهياكل الأساسية والمعدات والتدريب - في ٢٣ بلدا وعبر طائفة من القطاعات. وفي عام ٢٠١٧، تم دعم ٨٣٣ حكومة محلية بشكل مباشر على نطاق ٢٣ بلدا، حيث أنجز ما عدده ٤١٠ استثمارات عامة وخاصة، مما أدى إلى تقديم خدمات وفوائد لـ ١,٢ مليون شخص، نصفهم تقريبا من النساء.

١٦ - ومن المعايير الرئيسية لتحقيق الأثر بالنسبة للصندوق قيام جهات أخرى بتكرار نماذجه التمويلية وتوسيع نطاقها، مع التأكيد أن القيمة الدلالية التي تمر عبر حساب الصندوق لا تعكس وحدها نطاق وصوله. وفي عام ٢٠١٧، أجرى الصندوق دراسة طولانية بحثت توسيع نطاق آلياته للتمويل المحلي في ١٠ بلدان. وفي حين لا يزال العمل على وضع الصيغة النهائية للدراسة جاريا، تشير استنتاجاتها الأولية إلى أن الآليات المحلية المستحدثة - في تعاون وثيق مع البرنامج الإنمائي عادةً - تم توسيع نطاقها بشكل كبير عن طريق الأموال التكميلية الواردة من الشركاء المانحين وقد اعتمدتها الحكومات الوطنية لتوسيع النطاق. وسبق أن تم إطلاق المجلس التنفيذي على أمثلة من أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتسلسل الدراسة الضوء أيضا على نيبال، حيث بادر الصندوق في عام ١٩٩٩ بإنشاء صندوق للتنمية المحلية يشمل ثماني مقاطعات بميزانية قدرها ٥ ملايين دولار. وتم توسيع نطاق الصندوق إلى ٢٠ مقاطعة بحلول عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٥ ملايين دولار قدمته حكومة المملكة المتحدة. وأُدمج استخدام الدروس المتعلقة بالمنح القائمة على الأداء وغيرها من الدروس في برنامج تقوده الحكومة ولا يزال مستمرا حتى اليوم. وخصّص هذا البرنامج للحكومات المحلية منحا إجمالية قدرها ١٢٨ مليون دولار، يرد ٨٠ في المائة منها من موارد حكومية.

١٧ - وفي غينيا، ساعد الصندوق من خلال استثماراته في التأثير على قرارات التمويل الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالتنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، أدى بناء سوق عام ومحطة حافلات عامة في مقاطعة بوبا إلى زيادة إيرادات الحكومة المحلية بنسبة ٢٠٠ في المائة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وقد أدى ذلك إلى دعم الاستثمارات التكميلية، مما مكّن الحكومة المحلية من تحسين استيعاب تدفق المهاجرين الذين يجذبهم الاستثمار في التعدين. وأفضت الآثار الإيجابية التي أنشأها هذا المشروع إلى إبرام اتفاق في عام ٢٠١٧ بين الحكومة وغرفة المناجم من أجل تحويل ٥,٠ في المائة من إتاوات التعدين لفائدة صندوق حكومي محلي للقيام بأنواع مماثلة من الاستثمارات. وفي عام ٢٠١٨، يعزز الصندوق الاشتراك مع الحكومة المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية والمصارف المحلية ومقاولي البناء المحليين في تمويل هياكل أساسية محلية مماثلة مدرة للدخل في غينيا. وعلى النطاق العالمي، سيقوم الصندوق بتطبيق هذه الدروس بالتعاون مع منتجي السلع الأساسية في سائر أقل البلدان نموا.

١٨ - وهناك مثال آخر في بنغلاديش على فتح باب التمويل أمام التنمية المحلية، حيث تضاعفت المبالغ المصروفة في إطار الائتمانات المصرفية في المقاطعات التي يُنفذ فيها صندوق التنمية المحلية الذي

ساعد صندوق المشاريع الإنتاجية على إنشائه، في حين توسّع نطاق الحيز المالي المحلي بنسبة ٢٧ في المائة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. وتم الاسترشاد بالدروس المستفادة من برنامج صندوق المشاريع الإنتاجية في اتخاذ قرار حكومي بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع الحكومات الفرعية في جميع أنحاء بنغلاديش. وفي عام ٢٠١٧، قام الصندوق أيضا بتيسير وتمويل عملية إنشاء مصرف بنغلاديش لمرفق لضمان الائتمانات، مما يمكن أن يدر نحو مليون دولار من التمويل المصرفي المحلي لمتعهدات المشاريع من النساء في القطاعات المختارة على أساس تأثيرها الحفاز على الاقتصاد المحلي. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة رقم الأعمال الجماعي لمتعهدات المشاريع المستهدفات على مدى السنوات الخمس المقبلة. وعلاوة على ذلك، وعلى خلفية مشاركة الصندوق، قامت مؤسسة التمويل الدولية بضخ مبلغ إضافي قدره ٧٥٠.٠٠٠ دولار لدعم مرفق ضمان الائتمانات.

١٩ - وفي عام ٢٠١٧، أجرت وحدة التقييم التابعة للصندوق تقييم منتصف المدة لمبادرة الصندوق في مجال التمويل المحلي، الذي شمل مرحلتين الأولى والثانية^(٤). وقد ركزت مرحلتها الأولى على ربط المستثمرين الدوليين بالمشاريع الاستثمارية المحلية في أقل البلدان نموا. لكن هذا النهج لم يهتم الفرصة التحويلية لإشراك أسواق رؤوس الأموال المحلية وتطويرها من أجل تحقيق التنمية المحلية. وفي مرحلة ثانية، حول الصندوق محور المبادرة لتستهدف المصارف المحلية من أجل تمويل الاستثمارات المحلية الحفازة. وفي حين نجح الصندوق من خلال مبادرة التمويل المحلي في إبرام اتفاقيات تمويل مع المصارف المحلية، سرعان ما أدرك بأن المصارف المحلية تضع المزيد من الشروط وتلتزم بالتعاون بصورة أوثق مع منفذي المشاريع للانتقال من مرحلة اتفاقيات القروض إلى صرف المبالغ.

٢٠ - واستنادا إلى هذه الدروس، شرع الصندوق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في وضع محور آخر لتوسيع نطاق دور إزالة المخاطر من رأس المال في شكل منح قابلة للسداد وقروض وضمانات، ممزوجة بأموال من الحكومات المحلية، من أجل مواصلة إزالة المخاطر من الاستثمارات وتمويلها على نحو مشترك. واستحدث الصندوق أيضا تقييما أكثر صرامة للأثر الإنمائي للمشاريع إلى جانب إدارة أكثر صرامة لإضافيتها واستدامتها المالية. وركز البرنامج أيضا على تطوير برامج وطنية لبناء النظم الإيكولوجية المحلية من أجل توسيع نطاق الآثار الإيجابية. وساعد تقييم منتصف المدة على توجيه التنفيذ التدريجي لهذا النهج المنقح.

الجدول ١

التقدم المحرز في ضوء بعض مؤشرات مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة*
النتيجة ١-د صافي التغيير في الحيز المالي المتاح على الصعيد المحلي للتنمية المحلية في الولايات الإقليمية دون الوطنية التي يدعمها الصندوق	١٠٠ في المائة	٧٦ في المائة	+
النتائج ١-٢-٢ حجم استثمارات الصندوق المقدمة إلى الحكومات المحلية	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	٧ ٦٩٥ ٧٢٧ دولارا	-/+

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة*
الناتج ١-٢-٥ عدد الاستثمارات المحلية المنجزة المدعومة من الصندوق في الهياكل الأساسية	٦ ٣٥٠ (العدد التراكمي)	٤ ٦٧٣ (العدد التراكمي)	-/+

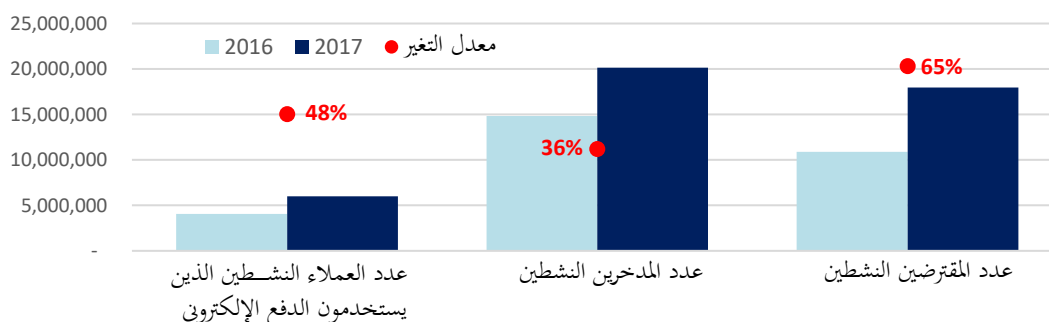
* تقييم الأداء: أُنجز (+) = من ٧٥ إلى ١٠٠ في المائة؛ أُنجز جزئياً (-/+) = من ٥٠ إلى ٧٠ في المائة؛ غير مُرضٍ (-) = أقل من ٥٠ في المائة

الشمول المالي

٢١ - اضطلع الصندوق بدور رائد في تطوير النظم الإيكولوجية الرقمية والبنية التحتية في مرحلة الميل الأخير التي أصبحت ضرورية بشكل متزايد لتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء من الرجال والنساء. وقد قدم الصندوق، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، الدعم إلى مقدمي الخدمات المالية للوصول إلى ١٨ مليون عميل من أجل استخدام الدفع الرقمي للاستفادة من الخدمات الأساسية والانخراط بشكل أكمل في اقتصاداتهم المحلية. وقد لاحظ الصندوق، على وجه الخصوص، زيادة ملحوظة في عملاء الدفع الرقمي لشركائه من مقدمي الخدمات المالية مقارنة بالتغيرات في عدد المدخرين أو المقترضين النشطين، على النحو الوارد في الشكل ١.

الشكل ١

التغير في عدد العملاء الماليين، ٢٠١٦-٢٠١٧



٢٢ - والأثر الإيجابي الهائل الممكن للخدمات المالية الرقمية أن تحدثه في الحد من الفقر موثق بشكل جيد^(٥). وقد تطور الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى الخدمات المالية الرقمية، فمن تركيز أولي على زيادة الوصول، عمل الصندوق على زيادة الاستخدام من أجل تحقيق الأثر، وهو يساعد الآن على تكييف الحلول الرقمية مع التحديات الاقتصادية الحقيقية. فعلى سبيل المثال، تعمل نماذج الدفع أولاً بأول على تمكين الفقراء من شراء السلع والخدمات بزيادات تدريجية تناسب التدفقات النقدية للأسر المعيشية بشكل أفضل^(٦). وتعد الكهرباء الشمسية للمنازل إحدى "حالات الاستخدام" الأولية التي يروج لها الصندوق في ثمانية بلدان.

(٥) على سبيل المثال، <http://science.sciencemag.org/content/354/6317/1288>.

(٦) <https://goo.gl/3nS7Td>.

٢٣ - وبناء نظم إيكولوجية رقمية، ساهم برنامج الخدمات المالية المتنقلة للفقراء التابع للصندوق في زيادة عدد البالغين الذين يملكون حسابات نشطة للخدمات المالية الرقمية في ثمانية بلدان، إلى ٦,٧ ملايين. ففي زامبيا، على سبيل المثال، ساهم الصندوق في زيادة كبيرة في عدد المستخدمين النشطين للخدمات المالية الرقمية، من ٢ في المائة من السكان البالغين في عام ٢٠١٤ إلى ١٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، بدأ تنفيذ محفظة إلكترونية باسم "سونجا"، تم تطويرها بدعم من الصندوق، وحقت نجاحا مع بلوغ عدد مستخدمي الحساب النشط إلى ١٣٦ ٠٠٠ مستخدم. وركز البرنامج أيضا على توسيع نطاق الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا واستبعادا، بما في ذلك الأسر الريفية واللاجئون. وقد كان الصندوق، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فعالا في طلبه الموجه إلى حكومة زامبيا بالسماح باستخدام هوية اللاجئ عند فتح حساب خدمات نقدية متنقلة. وتجري حاليا أبحاث من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للخدمات المالية الرقمية مساعدة الأمهات على مواجهة التحديات الخاصة التي يواجهنها، وتطوير بيان جدوى لمقدمي الخدمة تمكّنهم من تقديم المنتجات التي تلبي احتياجات هذه الشريحة.

٢٤ - ويدعم الصندوق مزودي الشبكات المتنقلة من أجل تصميم واختبار مجموعة متنوعة من المنتجات التي تركز على العملاء. وقد بدأ هذا العمل في التأثير على تصميم منتجات مقدمي الخدمات الآخرين في السوق. وفي أوغندا، دعم الصندوق رقمنة المدفوعات في سلاسل القيمة الزراعية، مما أدى إلى انضمام ٧١ ٠٠٠ من العملاء الريفيين الجدد إلى مستخدمي الخدمات النقدية المتنقلة في عام ٢٠١٧. ويعمل الصندوق أيضا مع الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، والتي هي ضرورية للتواصل مع العديد من مقدمي الخدمات، كما يقيم شراكات مع المؤسسات العامة والخاصة التي تستفيد من الخدمات المالية الرقمية لحلول الدفع والتمويل، مثل من يمارسون الدفع بالجملة في سلاسل توريد أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

٢٥ - وساهم برنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ التابع للصندوق والبرنامج الإنمائي مساهمة كبيرة في زيادة فرص الحصول على التمويل في جنوب المحيط الهادئ، إذ دعم انخراط ١,٧ مليون شخص للاستفادة من خدمات الادخار والقروض والمحافظ المالية المتنقلة والتأمين البالغ الصغر أو التحويلات، أساسا باستخدام القنوات الرقمية. ويمثل هذا العدد ٢٩ في المائة من مجموع السكان البالغين في ذلك السوق. وساهم البرنامج أيضا بشكل كبير في الشمول المالي للنساء، مما أدى إلى تحول حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة إلى عميلات بنوك بصورة رسمية منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٧ وحده، تم الوصول إلى حوالي ١٧٠ ٠٠٠ من النساء من خلال مختلف المنتجات والخدمات المالية التي يدعمها الصندوق.

٢٦ - وفي نيبال، ساعد الصندوق مقدمي الخدمات المالية في الوصول إلى ٤٨ ٠٠٠ عميل جديد من خلال إنشاء ١١ فرعاً ريفياً؛ وإنشاء ٤٠٥ نقاط بنكية للخدمات البنكية المتنقلة وللخدمات البنكية في الوكالات؛ وتصميم سبعة منتجات مالية جديدة تتلاءم بشكل خاص مع سلاسل القيمة التجارية الزراعية الكبيرة. وفي إطار آلية صندوق التحدي لبرنامج تشكيل التحول إلى التمويل الشامل، قدم الصندوق الدعم إلى المحفظة الإلكترونية "Vi Viet" لبنك LienVietPostBank من أجل الوصول إلى مليون ونصف مليون عميل.

الجدول ٢

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة
النتيجة ١-أ-٣ عدد العملاء النشطين للمدفوعات الإلكترونية التي تسهل الشمول المالي	٣ ٢١٧ ٩٣٠ (٥٠ في المائة من النساء)	١٧ ٩٧٠ ٦٣٦ (٤٧ في المائة من النساء)	+
النتيجة ١-ج صافي التغير في قيمة حافظة قروض مقدمي الخدمات المالية الذين يدعمهم الصندوق بدولارات الولايات المتحدة	٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	١٩٦ ٢٧١ ٤٠٦ دولار	+
النتائج ١-٦-١ النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين أوفوا بغايات الجودة للحافظة ^(٧)	٨٠ في المائة	٥٩ في المائة	-/+

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ٢: إنشاء آليات تمويل لزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية

تمويل التنمية المحلية

٢٧ - تتمثل إحدى السمات الأساسية لعمل الصندوق في مجال القدرة على الصمود في تعزيز قدرة الحكومات المحلية على وضع ما يلزم من النظم والتمويل بهدف تحسين حياة الناس وتحملهم للصدمات المتعلقة بالمناخ والأمن الغذائي بصفة خاصة. وفي الصومال، عزز الصندوق، من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة، قدرة المؤسسات المهتمة على الصمود عن طريق دعم إعادة بناء الدولة من القاعدة إلى القمة. ويستلزم ذلك وضع أنظمة للمساءلة المحلية للمسؤولين الحكوميين، مع دعم فتح التعاقد والمناقصة أمام القطاع الخاص المحلي وإنشاء بنية تحتية وتقديم خدمات على الصعيد المحلي. ويستند الصندوق إلى خبرته الطويلة في العمل في سياقات أخرى متأثرة بالأزمات، لعقد شراكات مع الحكومات المحلية بوصفها عناصر تغيير. وفي عام ٢٠١٧، استفاد نحو ٤٧٠ ٠٠٠ شخص من البنى التحتية المحلية المكتملة، وخاصة في قطاع النقل. وبدأت بونتالاند في زيادة الاستثمارات المحلية من خلال التعهد بزيادة مساهمتها في آلية التمويل المحلية من ١ إلى ٢ في المائة من نفقاتها ابتداء من عام ٢٠١٨. وفي صوماليالاند، حددت أربع مناطق إضافية لتطبق فيها آلية التمويل المحلية باستخدام التمويل الخاص بها، وبالتالي ضمان استدامة المبادرة.

٢٨ - ويقر الصندوق بأن الحكومات المحلية تقف في الخطوط الأمامية لعملية بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. ويدعم المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي الاستفادة المباشرة من الصندوق الأخضر للمناخ وغيره من آليات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بهدف نقل الموارد إلى الحكومات المحلية من خلال المؤسسات والأنظمة الوطنية بغية بناء قدرة على التأقلم والتكيف مع آثار تغير المناخ يمكن التحقق منها. وفي عام ٢٠١٧، نشط المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي في ١٣ دولة من خلال العمل مع ٦٨ حكومة محلية تمثل أكثر من ٥,٥ ملايين شخص. ويستخدم البرنامج المنح القائمة على الأداء في مجال القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ كجزء لا يتجزأ من أنظمة التحويلات المالية الحكومية الدولية

(٧) تأثر هذا المؤشر بالتغيرات التنظيمية في غرب أفريقيا التي تتطلب من مقدمي الخدمات المالية الاحتفاظ بالقروض المتعثرة في محافظاتهم لمدة أقصاها سنتان.

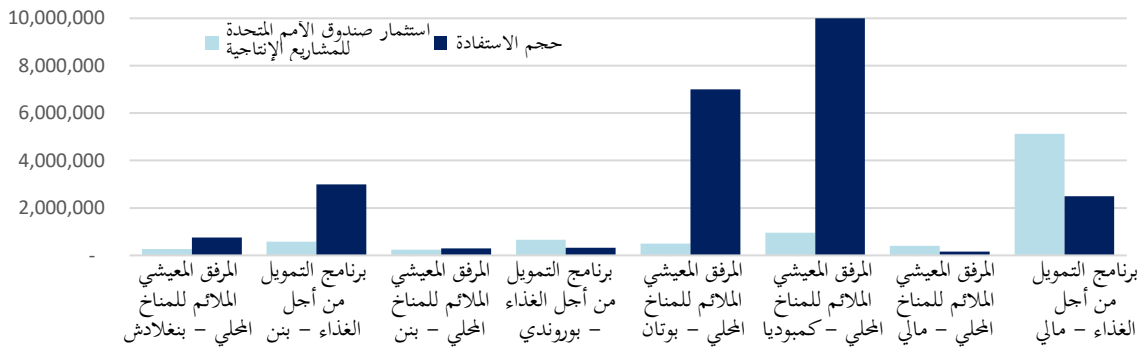
في كل بلد. وقد قدم الصندوق، في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، ٥ ملايين دولار على شكل رأس مال أولي ومساعدة تقنية، الأمر الذي حرر حوالي ١٨ مليون دولار من التمويل الإضافي القادم من الحكومات المحلية أو المركزية والشركاء المانحين، كما هو مبين في الشكل ٢. وقد استُخدمت هذه الأموال لتطوير بنى تحتية محلية مكنت من تحسين إدارة المياه والنقل وقنوات الري للزراعة، وهو ما عاد بالنفع على المجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ.

٢٩ - وفي بوتان، تم توسيع آلية المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي بدعم إضافي من الاتحاد الأوروبي من أجل تغطية نصف البلاد، مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠١٧، خصصت حكومات بنن وبوتان ومالي موارد مالية محلية من خلال آلية تمويل المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي. وقد قدمت بنن وكمبوديا ومالي مقترحات إلى الصندوق الأخضر للمناخ بغية توسيع نطاق نهج المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي. وبدأت أربعة بلدان في غرب أفريقيا العمل مع مصرف التنمية لغرب أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بهدف تعبئة التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ لفائدة المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي. ويخطط الصندوق لتوسيع نطاق تغطية المرفق ليشمل ٢٠ بلدا مع التركيز بشكل أكبر على مالية القدرة على الصمود للمناطق الحضرية والقطاع الخاص.

٣٠ - وأكد تقييم منتصف المدة للمرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي في عام ٢٠١٧ مدى ملائمة البرنامج للأولويات الوطنية المرتبطة بالتنمية والتكيف مع المناخ في البلدان الشريكة. وخلص التقييم إلى أن البرنامج يقدم قيمة مضافة واضحة مقارنة بالبرامج الدولية الأخرى من خلال تركيزه على تعميم التكيف مع المناخ في الحكومات المحلية. وقد أوصى بزيادة الاهتمام بإدارة وتحليل النتائج، وتعزيز مشاركتها مع الشركاء الدوليين والوطنيين والقطاع الخاص.

الشكل ٢

الاستفادة من الصناديق غير التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من خلال نظم التمويل المحلية الخاصة بالقدرة على الصمود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧



٣١ - ويعمل برنامج التمويل من أجل الغذاء مع الحكومات والشركات المحلية من خلال نهج إقليمي يتجاوز التمويل التقليدي لسلسلة القيمة إلى تحديد الاستثمارات التي تعزز على وجه الخصوص وعلى نحو قابل للقياس الأمن الغذائي والتغذية المحليين. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في

بوروندي ومالي وموزامبيق والنيجر، مبلغ ٢,٣ مليون دولار في شكل رأس مال أولي ومساعدة تقنية في عام ٢٠١٧ من أجل تعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود.

٣٢ - ومن خلال البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً، قدم الصندوق قرضاً تابعاً بشروط تساهلية من الجيل الجديد قدره ٢٥٠.٠٠٠ دولار لشركة أعمال تجارية زراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد خفف هذا القرض، إلى جانب المساعدة التقنية للصندوق وخطة ضمان من الصندوق الخاص لدعم القطاع الزراعي، من مخاطر المشروع ويمكن من إطلاق قروض بقيمة ٧٦٥.٠٠٠ دولار من بنك خاص محلي. وسيمكن ذلك مطور المشروع من تعزيز الإنتاجية وبناء سلسلة قيمة إقليمية من شأنها أن تعود بالفائدة على نحو ٧٥٠٠ من صغار المزارعين الذين يعملون مع الشركة. ويوضح هذا كيف يمكن لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يحرر رأس مال القطاع الخاص المحلي ويوجهه نحو التنمية المستدامة في الأسواق التي يعتبر بعض المستثمرين أنها تنطوي على مخاطرة كبيرة.

٣٣ - وتتمثل الطريقة الأكثر استدامة لتوسيع نطاق برنامج التمويل من أجل الغذاء في إشراك شركاء القطاعين العام والخاص. وقد وقع الصندوق شراكة في عام ٢٠١٧ مع مشروع Commonland الاجتماعي الذي يعمل في مجال إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، ويسعى إلى إنشاء نظام إيكولوجي مالي في أقل البلدان نمواً لجذب التمويل الطويل الأجل لمشاريع للتكيف البيئي مدرة للدخل. وبغية إثبات المفهوم، تعاون الصندوق مع مشروع Commonland لابتكار حزمة مالية تتألف من ديون مستحقة على وجه الأولوية وحقوق ملكية مرتبطة بمشروع ترميم سد كاليماوي في جمهورية تنزانيا المتحدة، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى تحسين سبل عيش ١٠.٠٠٠ من السكان المحليين.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٧، أطلق الصندوق برنامجاً جديداً مدته خمس سنوات في أوغندا بقيمة ٣٠ مليون دولار وفرتها الاتحاد الأوروبي من أجل توطيد الاستقرار في المناطق الشمالية وتعزيز أساس التنمية الاقتصادية المحلية الشاملة في المناطق المتأثرة بعدم الاستقرار السياسي وبتدفق نحو ٩٠٠.٠٠٠ لاجئ.

الجدول ٣

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة
النتيجة ٢-ج حجم الأموال غير المتعلقة بالصندوق التي يتم توجيهها من خلال نظم التمويل التي تم تطويرها بدعم من الصندوق والتي تستهدف مواطني الضعف والاستبعاد والصدمة	١٨ مليون دولار	٢٤ مليون دولار	+
النتائج ٢-٢-١ حجم الأموال التي تم من خلال نظم التمويل الجديدة التي تجربها الحكومات المحلية بدعم من الصندوق والتي تستهدف حالات الضعف والاستبعاد والصدمة	٤,٥ ملايين دولار	٢,٧ مليون دولار	-/+
النتائج ٢-٢-٢ النسبة المئوية للحكومات المحلية المستهدفة التي أدمجت البعد المتعلق بالقدرة على الصمود في عملياتها للتخطيط والميزنة	٨٠ في المائة	٧٩ في المائة	+

الشمول المالي

٣٥ - تمكن مساعدة الفقراء في الحصول على مكان آمن للادخار من تحقيق سلاسة الاستهلاك وبناء الأصول وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات. ويمكن أن يؤدي "إخراج المال من مخائنه المنزلية"

إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة استدامة مقدمي الخدمات المالية، ومساعدة العملاء على الاستفادة من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد قدم الصندوق الدعم إلى ١٣٨ من مقدمي الخدمات المالية الذين حققوا زيادة صافية في الودائع بلغت ٦,٥ بلايين دولار تمت تعبئتها منذ عام ٢٠١٣، مما يدل على الإمكانيات التي تنطوي عليها المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة بشكل جيد في حفر الموارد المحلية من أجل التنمية. وتبين دراسات الأثر أيضاً بشكل دائم فوائد إيجابية لاستفادة المرأة من الادخار والخدمات المالية الرقمية^(٨).

٣٦ - ومن خلال برنامج انطلاقة الشباب YouthStart، وهو برنامج يهدف إلى زيادة فرص استفادة الشباب المنخفض الدخل في أفريقيا من التمويل، استفاد ٨٣٠ ٠٠٠ شاب (٤٣ في المائة منهم من النساء) من فرصة الحصول على حسابات ادخار وقد جمعوا أكثر من ٢٢ مليون دولار من المدخرات منذ ٢٠١٠. ومن بين هؤلاء، حصل ٢١٠ ٠٠٠ من أصحاب الأعمال الشباب (٥٤ في المائة منهم من النساء) على قروض بلغت قيمتها ٢٩ مليون دولار. وللمرة الأولى في عام ٢٠١٧، كانت القيمة التجميعية للقروض المقدمة إلى الشباب أكبر من مدخراتهم الجماعية، مما يشير إلى زيادة الثقة في صفوف كل من مقدمي الخدمات المالية والشباب في قدرة هؤلاء على سداد القروض.

٣٧ - ووصل الصندوق إلى أكثر من ٢,٢ مليون عميل جديد (٧٠ في المائة منهم من النساء) في ١١ بلداً من خلال منتجات الادخار التي تم تطويرها بدعم من مرفق مايكروليد منذ عام ٢٠٠٨. وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لدراسات السوق وتطوير منتجات وقنوات إيصال جديدة في عام ٢٠١٤. وبحلول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أصبح معظم المستفيدين من منح مرفق مايكروليد يقدمون منتجات الخدمات المالية الرقمية، وطور مقدمو الخدمات المالية الشركاء نماذج أعمال قابلة للتطبيق بشكل فعال للوصول إلى السكان في المناطق الريفية وحشد ودائع أرصدة صغيرة. ومنذ عام ٢٠١٣، منح مقدمو الخدمات المالية حسابات رسمية إلى ٩٠٠ ٠٠٠ عضو من أعضاء مجموعات الادخار في ستة بلدان. وبفضل هذه التجربة، أقرت شبكات النظراء الصندوق وكالة رائدة في ربط مجموعات الادخار بالخدمات المالية الرسمية^(٩).

٣٨ - وقد جعل هذا النجاح الذي حققه مرفق مايكروليد مقدمي الخدمات الآخرين يدركون صلاحية الاهتمام بهذه القطاعات الجديدة من الأسواق في أقل البلدان نمواً، مما دفعهم إلى توسيع خدماتهم لتشمل السكان ذوي الدخل المنخفض والسكان الريفيين، وخاصة النساء، الذين كان مقدمو الخدمات المالية يستبعدونهم تقليدياً^(١٠). وأقر مرفق مايكروليد واحدة من خمس منظمات رائدة نفذت مؤسسة ماستركارد بالتعاون معها شراكة لتوسيع نطاق الوصول من خلال قنوات إيصال بديلة للخدمات المالية في مرحلة الميل الأخير في أفريقيا^(١١).

٣٩ - ويساعد برنامج البداية النظيفة التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على الانتقال إلى أشكال أنظف وأكثر كفاءة من الطاقة. وسهل البرنامج بيع

(٨) <https://goo.gl/9juSdq> و <https://goo.gl/zYVQqH>.

(٩) <http://www.uncdf.org/microlead/cases>.

(١٠) <https://goo.gl/gZSXUM>.

(١١) <http://www.uncdf.org/article/2810/mcf-adc-paper> و <https://goo.gl/Hehsr5>.

أكثر من ١٥٧ ٠٠٠ حل من حلول الطاقة النظيفة مثل أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، والغاز الحيوي، ومواقد الطهي الفعالة. ومن بين ٥٦ ٠٠٠ منتج ممول، بيعت ٥٩ في المائة للنساء. وبشكل عام، فتح رأس مال المجازفة المتاح عبر برنامج البداية النظيفة أسواق جديدة في نماذج أعمال القروض الممنوحة لقطاع الطاقة من خلال شراكات مع مقدمي الخدمات المالية ومقدمي خدمات الطاقة. وفي نيبال، اتخذ استثمار لبرنامج البداية النظيفة بمبلغ ٥٤٣ ٠٠٠ دولار من القروض الممنوحة لقطاع الطاقة سندا لاستثمارات إجمالية بلغت ٢٢ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار في شكل قروض من أربعة من مقدمي الخدمات المالية المحليين.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٧، أطلق برنامج البداية النظيفة صندوق تحدي الطاقة المتجددة لتمويل الابتكارات في مجال الطبخ النظيف في أوغندا، ووقع اتفاقيات تمويل مشترك جديدة مع ستة من مقدمي الحلول النظيفة للطبخ. وستوزع الشركات حلول طبخ فعالة على ٤٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وشركة ومؤسسة إضافية مثل المدارس. وسيهيئ هذا أكثر من ٧٠٠ فرصة عمل وفرصة لكسب الدخل، وخاصة لفائدة النساء والشباب، وسيؤدي إلى تخفيض ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠٢٠. وقدرة برنامج البداية النظيفة على إنشاء شبكة من الشركات القابلة للاستثمار فيها من خلال عملية صندوق التحدي تضع البرنامج على مفترق طرق يتقاطع عنده التمويل الخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وقد أفرز تقييم منتصف المدة لبرنامج البداية النظيفة في عام ٢٠١٧ خططا لزيادة تنوع ما له من أدوات التمويل من أجل تحرير المزيد من سبل تمويل الطاقة النظيفة وتعزيز أطر الرصد وقياس الأثر الخاصة بالبرنامج^(١٢).

٤٢ - ووسع الصندوق نطاق عمله سعياً إلى توفير الشمول المالي للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وكان الصندوق من بين الوكالات الأولى التي استجابت لإطار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين^(١٣). وقد بدأت المنظمتان تجريب نهج في عام ٢٠١٧ لدعم مقدمي الخدمات المالية من أجل تطوير الخدمات مرتكزة على الطلب محوراً للعملاء، بما في ذلك التحويلات المالية والخدمات المالية الرقمية للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم.

(١٢) <https://erc.undp.org/evaluation/evaluations/detail/9245>

(١٣) <https://goo.gl/DqJasG>

الجدول ٤

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة
النتيجة ٢-أ عدد المنتجات المالية الجديدة الموجهة لتحسين أمن العملاء وقدرتهم على التصدي للخدمات التي توسع فيها مقدمو الخدمات المالية المدعومون من الصندوق ^(١٤)	١٥٥ (مجمع)	١١٢ (مجمع)	-/+
النتيجة ٢-ب عدد العملاء الذين تخدمهم المنتجات الموسعة الجديدة	٦ ٤٠٠ ٠٠٠ (مجمع)	١١ ٢٣٢ ٩٣٧ (مجمع)	+
النتيجة ٢-١-١ عدد المنتجات المالية الجديدة أو الموسعة التي تم تجريبها بدعم من الصندوق	١٥٥ (مجمع)	١٦١ (مجمع)	+

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ٣: تهيئة بيئة سياسات عامة تفضي إلى توفير التمويل المستدام للتنمية المستدامة

تمويل التنمية المحلية

٤٣ - يستفيد الصندوق بصورة منهجية من الدروس المستخلصة من برامجه المتصلة بتمويل التنمية المحلية ويدعم الحكومات لفهمها وإبرازها في السياسات والأنظمة الوطنية التي تساعد على تمكين الحكومات المحلية.

٤٤ - فعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق على تهيئة بيئة تمكينية لتمويل البلديات على المستوى المحلي استجابة للخطة الحضرية الجديدة. وفي عام ٢٠١٧، نشر الصندوق تقريراً مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع تشارك المعارف في مجال التمويل الحضري ولدعم أقل البلدان نمواً في تعزيز أطرها المالية الحضرية^(١٥). كما اشترك الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنظيم اجتماع خبراء مخصص بشأن تمويل البلديات في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية. وقد تم الاعتراف بدور الصندوق وكفاءته في تمويل البلديات في تقرير لفريق مستقل رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة^(١٦).

٤٥ - وأحرز الصندوق تقدماً كبيراً في تهيئة بيئة سياساتية مواتية لتمويل التنمية الحضرية من خلال برنامج تمويل الاستثمار البلدي التابع له. وشمل ذلك دعم الإصلاحات التنظيمية والتعاون مع الشركاء لإصدار ضمان للسندات البلدية في بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي بنغلاديش، عمل الصندوق على ضمان الحصول على الجدارة الائتمانية لعشر حكومات محلية، وهو يعمل مع السلطات التنظيمية بشأن إصدار سندات تتيح لهذه السلطات المحلية تعبئة التمويل الذي تحتاجه من أسواق رأس المال لدفع تكاليف الاستثمارات ذات الأولوية.

(١٤) كانت النتيجة المستهدفة مبالغ في الطموح بشأنها، إذ كان يُفترض توسيع نطاق جميع المنتجات التجريبية (النتائج ٢-١-١)، وهو أمر نادر الحدوث. وقد جرى تعديل النتائج المستهدفة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة الجديدة.

(١٥) <https://goo.gl/Ct6dQQ>

(١٦) <https://goo.gl/mM3Yfg>

٤٦ - ويعمل الصندوق على تهيئة بيئات مواتية على المستوى المحلي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في مجال تمكين المرأة. ويمكن للاستثمارات التي تتجاوز الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً أن يكون لها أثر مضاعف على التنمية المستدامة. وقد تعاون الصندوق مع كل من البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل تنفيذ برنامج التنمية المحلية الشاملة والمنصفة، الذي يهدف إلى تحسين بيئة السياسات المتعلقة بالمرأة في القوى العاملة وتوليد أمثلة من الاستثمارات الشاملة للجميع التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٧، وضع فريق من خبراء الاقتصاد الجنساني مؤشراً للتمكين الاقتصادي للمرأة بغية توجيه قرارات الاستثمار مع الشركاء المحليين. كما وضع البرنامج أداة تقييم اقتصادي محلي تراعي المنظور الجنساني، استُخدمت في أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة، بغية تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية في مجال تمكين المرأة في البلديات المحلية المستهدفة.

٤٧ - وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، عمل الصندوق، إلى جانب كل من الصندوق العالمي لتنمية المدن والمرفق الاستشاري للهيكل الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، على تعزيز قدرات شبكة المؤسسات المالية الأفريقية للسلطات المحلية فيما يتعلق بتقديم الدعم لصناديق تنمية البلديات التابعة للحكومات المحلية. وقد تم إعداد تقارير تحليلية شاملة عن البيئات المؤسسية والتنظيمية والسوقية، وعن كيفية الوصول إلى مصادر تمويل بديلة ومتنوعة لأربعة صناديق للبلديات في الكاميرون ومالي ومدغشقر والنيجر.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٧، وضع الصندوق الصيغة النهائية لشراكة استراتيجية مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، تشمل الإسهام في المرصد العالمي المعني بتمويل الحكومات المحلية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وستؤدي إلى تعميق مشاركة الصندوق في فرقة العمل العالمية المعنية بتوطين أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وبفضل المناقشات المثمرة التي جرت مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيشترك الصندوق في استضافة تحالف المدن العالمي لمكافحة الفقر في عام ٢٠١٨ مع مدينة ملقة بإسبانيا. وهذا من شأنه دعم الحكومات المحلية في الشمال والجنوب لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة.

الجدول ٥

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة
النتيجة ٣-ب عدد الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية أو التغييرات السياسية أو التنظيمية في مجال تمويل التنمية المحلية التي اعتمدها الحكومات المضيفة	١٠ (مجمع)	٣٠ (مجمع)	+
النتيجة ٣-ب-١ النسبة المئوية للاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية أو التغييرات السياسية أو التنظيمية في مجال تمويل التنمية المحلية التي اعتمدها الحكومات المضيفة، والتي تعالج القضايا الجنسانية	٥٠ في المائة	٤٣ في المائة	+

الشمول المالي

٤٩ - على المستوى العالمي، قدم الصندوق وتحالف أفضل من النقد الدعم إلى الداعية الخاصة للأمين العام المعنية بالتمويل الإنمائي الشامل للجميع، الملكة ماكسيما عاهلة هولندا، من خلال فريقها المرجعي وفريق الأصدقاء المعني بالشمول المالي، بإسداء المشورة بشأن الشمول المالي ومساهمة في تمكين المرأة.

٥٠ - وساهم الصندوق في تقرير الأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، شارك الصندوق في تنظيم حدث جانبي بشأن الشمول المالي وتمكين المرأة. كما تعاون الصندوق مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لكفالة أن تكون المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي محددة ومصنفة على النحو المناسب، وأنها تقيس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي تسهم فيها.

٥١ - ويوفر الصندوق وتحالف أفضل من النقد منبراً عالمياً للدعوة بشأن التمويل المسؤول، كما قدّم الدعم للمنتدى الثامن للتمويل المسؤول فيما يتعلق بمسألة خصوصية البيانات وحمايتها. ويتعاون الصندوق مع الآليات المنشأة ومع مقدمي الخدمات المالية للنهوض بالمبادئ العالمية لحماية العملاء والأداء الاجتماعي.

٥٢ - وعلى المستوى القطري، يعمل الصندوق كميّسّر لنهج تنمية أوسع سوقاً في مجال الشمول المالي. فعلى سبيل المثال، يمثل إطار تشخيص إمكانية الوصول للجميع منصة مستندة إلى البيانات جرى نشرها في ١٨ بلداً، وهي تساعد الحكومات على تحديد أو تحديث استراتيجياتها في مجال الشمول المالي وتعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة والممولين. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، أقرت حكومات ما مجموعه ١١ خطة طريق وطنية للشمول المالي، بدعم من إطار إمكانية الوصول للجميع. وساعدت البيانات المتصلة بالشمول المالي التي ولّدها هذا الإطار على تحفيز استثمارات القطاع الخاص في مجال الشمول المالي.

٥٣ - وقد اضطلع الصندوق بدور رئيسي في إقرار تشريعات خاصة بوكلاء المصارف في أوغندا وسيراليون وليبيريا من أجل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما لفائدة الشرائح السكانية الريفية والمنخفضة الدخل. كما طبق الصندوق تحليل البيانات الضخمة في كمبوديا لتحديد الفجوات في الأسواق وتيسير تطوير منتجات مالية مخصصة لخدمة السكان الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية.

٥٤ - ووضع الصندوق استراتيجية جديدة ومجموعة أدوات للتقييم القطري بشأن المسائل الجنسانية والشمول المالي، تسمى "تحقيق مشاركة المرأة في الاقتصاد"، وأجرى عمليات تقييم في ٥ بلدان. وقادت عمليات التقييم تلك الصندوق إلى تحديد وترتيب أولويات معالجة المعوقات التي تواجهها النساء والفتيات في الاستفادة من الفوائد المترتبة على الخدمات المالية واستخدامها والتحكم فيها. ويعمل الصندوق على وضع استراتيجيات قطرية، ويتعاون مع شركاء متنوعين مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجموعات النسائية، والمؤسسات التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي الخدمات المالية، من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

٥٥ - وقد بوّأت منتجات المعرفة، البالغ عددها ٣٦٤، التي وُضعت خلال فترة الإطار الاستراتيجي، الصندوق موقعاً ريادياً بين نظرائه في الفكر والممارسة المتعلقين بالشمول المالي. فعلى سبيل المثال، نشر

مرفق مايكروليد مجموعة أدوات لمساعدة المؤسسات المالية على توفير الخدمات المالية الرقمية، أوردتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء كواحدة من بين أفضل خمسة اختيارات للمحررين لعام ٢٠١٧^(١٧).

٥٦ - وأدت جهود الدعوة التي قام بها تحالف أفضل من النقد إلى تنامي الاعتراف الدولي بأهمية رقمنة المدفوعات. ونجح التحالف، الذي يعمل الصندوق كأمانة له، في ضم ٢٨ حكومة و ٢٢ منظمة إنمائية و ٤ شركات لعضويته. ولا يزال هذا العدد آخذاً في الازدياد. وقد دعا التحالف إلى إدراج رقمنة المدفوعات في المتدييات الرئيسية لصنع السياسات، من قبيل مجموعة العشرين، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وتحالف المحيط الهادئ.

٥٧ - وساهم تحالف أفضل من النقد أيضاً في تطوير نظم إيكولوجية للمدفوعات الرقمية في البلدان الأعضاء أدت إلى تعزيز بنيتها التحتية الخاصة بنظم المدفوعات، ودفعت بالتحول إلى التكنولوجيا الرقمية وتحقيق الفائدة للأفراد والشركات والحكومات. وقدمت كل من فيجي وجزر سليمان التزامات علنية، من خلال التحالف، بتعزيز استخدامهما للتمويل الرقمي تمثيلاً مع استراتيجياتهما الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي. ويدعم الصندوق تنفيذ هذه الالتزامات العلنية، مثل العمل على رقمنة الضرائب مع إدارة الإيرادات الداخلية في جزر سليمان.

الجدول ٦

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	المقرر (٢٠١٧)	الفعلي (٢٠١٧)	الدرجة
النتيجة ٣-أ عدد خرائط الطريق أو خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية أو التغييرات السياسية التي اعتمدتها الحكومات المضيفة في مجال التمويل الشامل	٢٠ (مجمع)	٢٩ (مجمع)	+
النتيجة ٣-أ-١ النسبة المئوية لخرائط الطريق أو خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية أو التغييرات السياسية التي اعتمدتها الحكومات المضيفة في مجال التمويل الشامل، والتي تعالج القضايا الجنسانية	١٠٠ في المائة	٨٢ في المائة	+

جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي

٥٨ - من بين مؤشرات فعالية التنمية البالغ عددها ٤٧ مؤشراً التي جرى تقييمها، بلغ ٣٨ منها هدفه، وحقق ٩ منها هدفه جزئياً بسبب تأثير انخفاض الموارد العادية في معظم الحالات. فعلى سبيل المثال، لم يرق حجم الاستثمارات التي حُصصت لمقدمي الخدمات المالية إلى الأهداف المقررة، وكان ذلك نتيجة مباشرة لتقليص قاعدة الموارد.

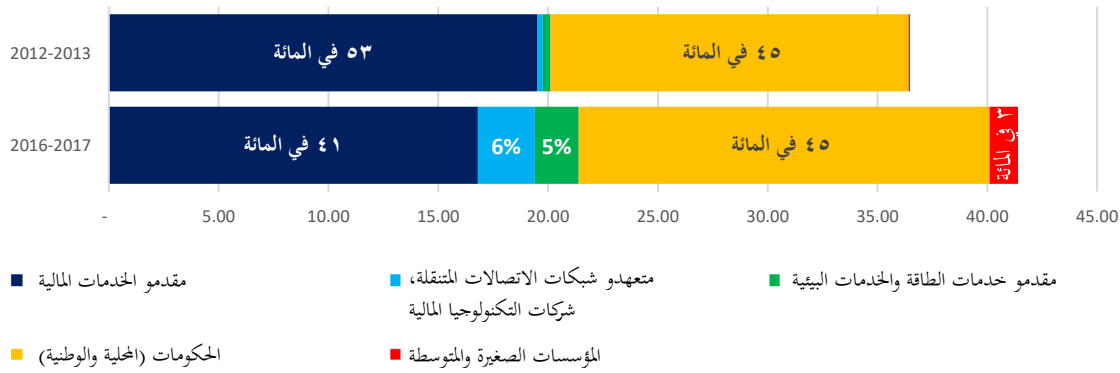
٥٩ - ومقارنة بتركيز الصندوق على تشجيع التمويل البالغ الصغر والتمويل المحلي العام في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، طوّر الصندوق تركيزه وأدواته ونمجه على مدى السنوات الأربع الماضية لاستهداف أعداد أكبر في الفئات السكانية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية التي تدخل في إطار

(١٧) انظر الرابط: <https://goo.gl/msXGyJ>؛ والرابط: <https://goo.gl/dnujmG>.

مرحلة الميل الأخير. ويقارن الشكل ٣ التغيير في استثمارات الصندوق بين الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوضح الأرقام تطوراً ملفتاً في تكوين شركاء الصندوق المستثمر فيهم يتبع التغييرات في نمجه البرنامجي. ففي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، خصص الصندوق أكثر من ٩٨ في المائة من استثمارات لمقدمي الخدمات المالية، لا سيما مؤسسات التمويل البالغ الصغر والمصارف التجارية، وللحكومات المحلية. ورغم أن هذين القطاعين يظلان شريكين أساسيين، فقد توسعت استثمارات الصندوق إلى حد كبير لتشمل متعهدي شبكات الاتصالات المتنقلة وشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا القطاعين.

الشكل ٣

تنوع حافظة المنح التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الوحدة بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٦٠ - وإلى جانب هذا التطور البرنامجي، كان هناك تنوع في أدوات التمويل الخاصة بالصندوق. ويساعد البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً برامج الصندوق على وضع الهياكل وتصنيف الائتمان وتقليل المخاطر في الفرص الاستثمارية التي تحصل عليها من القطاعين الخاص والعام. ووضع الصندوق سياسات جديدة للقروض والضمانات، وعزز متطلبات العناية الواجبة التي يشترطها، وأطلق نموذجاً لتصنيف درجات الائتمان، ووضع عملية لدعم اختيار واعتماد معاملات القروض والضمان ذات الصلة. كما عزز البرنامج إطاره القانوني على أساس الدعم المقدم من مكتب الشؤون القانونية التابع للبرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى الدعم المجاني الذي يتلقاه من أكبر مكاتب محاماة دوليين في نيويورك. وقد أدخل البرنامج أدوات دعم لموظفي الاستثمار الميدانيين وزاد من القدرات البشرية لإدارة عمليات القروض والضمان والإشراف عليها، مع كفالة تعزيز بذل العناية الواجبة وتصنيف درجات الائتمان وتقييم المخاطر.

٦١ - ولكفالة الإضافية الإنمائية والمالية، يتطلع البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً إلى الاستثمار في الفرص المتاحة في الأسواق المتخصصة، حيث لا يتدفق التمويل بعد بشكل متوقع بسبب المخاطر الحقيقية والمتصورة؛ وحيث يمكن للمتلقي أن يستخدم رأس المال بشكل مثمر وأن يكفل السداد؛ وحيث يمكن للصندوق تعبئة تدفقات رأسمالية إضافية؛ وحيث يوجد مجال لتحقيق نتائج إنمائية مهمة.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٧، أصدر الصندوق قرضين؛ أحدهما لفائدة مؤسسة مالية في ميانمار، والثاني لمؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية تنزانيا المتحدة. والصندوق بصدد إصدار ضمان في بنن وقرض آخر في ميانمار في أوائل عام ٢٠١٨.

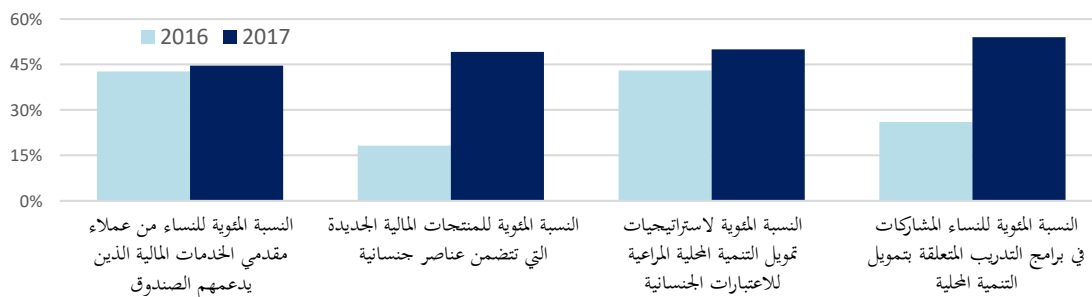
٦٣ - وقد وسع الصندوق من تواجده في أوساط الاستثمار الإيجابي الأثر، مثل شبكة أسبن لمباشري الأعمال الحرة الإنمائية والشبكة العالمية للاستثمار الإيجابي الأثر، إذ يساعد بنشاط في صياغة السياسات والممارسات المتعلقة بالاستثمار الإيجابي الأثر في أقل البلدان نمواً. وقد بدأ الصندوق مشاورات بشأن شراكة بين القطاعين العام والخاص مع مستشارين في مجال الاستثمار الإيجابي الأثر ومديري الأصول بغية التعاون لإنشاء أدوات استثمارية في أقل البلدان نمواً. وأبرم الصندوق أيضاً شراكة مع ١٧ مؤسسة لإدارة الأصول، تهدف إلى تقديم منتجات جديدة للمستثمرين لدعم أهداف التنمية المستدامة، مع الالتزام بتمويل أنشطة الصندوق في أقل البلدان نمواً.

٦٤ - وطوال فترة الإطار الاستراتيجي، شدد الصندوق على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نمجه البرنامجي، وهو يواصل صقل وتحسين كيفية إنجاح التمويل الموجه للمرأة، وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية. ونتيجة لذلك، شهد الصندوق زيادات ملحوظة في قدرته على الوصول إلى المرأة وتصميم منتجات وسياسات تهدف إلى تمكين المرأة، كما هو مبين في الشكل ٤. ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات تحتاج إلى التحسين، مثل كفالة أن تتطرق المنتجات المعرفية للقضايا الجنسانية بشكل وافٍ.

٦٥ - وقد خلصت التقييمات الخارجية التي أجريت خلال فترة الإطار الاستراتيجي إلى أن برامج الصندوق تتميز بسمات قوية فيما يتعلق بالتصميم البرنامجي وبتائج قوية في المجالات المتصلة بتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، أعطى مرفق مايكروليد الأولوية لتصميم منتجات الادخار الموجهة للنساء، وطرح ضمانات جنسانية لدى الشركاء من مقدمي الخدمات المالية، وأدمج القضايا الجنسانية في أنشطته المتعلقة بالتدريب والدعم التقني؛ فأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد العملاء من النساء في جميع البلدان^(١٨). وكان لبرنامج تمويل إثمائي محلي في بنن نتائج محددة مكرسة لتمكين المرأة؛ وأعطى الأولوية لاستهداف النساء في سياساته الاستثمارية، ونفذ استراتيجيات جنسانية للحكومات المحلية^(١٩).

الشكل ٤

التغيير في مجموعة مختارة من المؤشرات الجنسانية، ٢٠١٦-٢٠١٧



(١٨) <http://shift.uncdf.org/article/380/microlead-midterm-evaluation-report>

(١٩) <https://erc.undp.org/evaluation/evaluations/detail/7040>

دروس ونتائج مختارة مستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي

٦٦ - خلال فترة الإطار الاستراتيجي، اكتسب الصندوق دروساً هامة من استعراض منتصف المدة، ومن استعراض خارجي لنظام قياس النتائج الذي يتبعه جرى بتمويل من مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي، وتقرير توليفي داخلي عن نتائج ثمانية تقييمات خارجية أُجريت منذ عام ٢٠١٤.

٦٧ - وعموماً، اعتُبر أن الصندوق يقوم بعمل جيد في تصميم وتنفيذ البرامج التي حسنت حياة الفقراء في أقل البلدان نمواً. وقد صمم الصندوق تدخلات ذات صلة بأولويات أقل البلدان نمواً مع إقامة تعاون جيد مع أصحاب المصلحة الآخرين في التنمية، ومع الاستجابة لاحتياجات شركاء التنفيذ الوطنيين. وتُعطي جميع البرامج الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تصميمها وتنفيذها. وقد حدد الاستعراض أيضاً المجالات التي يمكن أن يحسن الصندوق أدائه فيها، والتي تشمل الحاجة إلى تحسين صياغة النتائج المتوقعة التي تتجاوز مستوى الشركاء في التنفيذ المباشر والإبلاغ عنها، وكفالة أن تكون إسهاماته وأنشطته الأولية لديها مسار واضح يفضي إلى التأثير في تنمية الأسواق والنظم التي تدفع الشمول.

٦٨ - ووجد أن الشركاء الذين يدعمهم الصندوق عموماً يحرزون تقدماً في الوصول إلى السكان الذين تنقصهم الخدمات في مجال الشمول المالي وتمويل التنمية المحلية. وقد ساعدتهم الابتكارات في الخدمات المالية الرقمية على الوصول إلى أعداد متزايدة من العملاء ذوي الدخل المنخفض مما أدى إلى زيادة إمكانية حصولهم مثلاً على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة أو على منتجات ادخار رسمية. وأسهم الدعم المقدم من الصندوق لتحسين الإدارة المالية العامة عن طريق الحكومات المحلية عادةً في زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الإنتاجية، وعند الاقتضاء، تحسين الأمن الغذائي والتغذية لدى الأسر المعيشية. ووجد أن الصندوق يقوم بأداء جيد في تحديد الشركاء المنفذين المناسبين، إلا أن الاستعراض قد وجد أيضاً أنه ينبغي للصندوق أن يعمل على نحو أفضل في ضمان إنجاز البرنامج في الوقت المناسب والاضطلاع بالرصد والإبلاغ وإدارة المعارف على النحو المناسب.

٦٩ - وفيما يتعلق بالأثر والاستدامة، وجد الاستعراض أن تدخلات الصندوق تصل عادةً إلى فئات السكان في مرحلة الميل الأخير. وأوصى الاستعراض أيضاً بأن يوسع الصندوق نطاق أدوات التقييم لديه ليحيط بالآثار الطويلة الأجل لتدخلاته على نحو أفضل، سواء على المستوى الفردي أو على النطاق الأوسع للسياسات وأنظمة الأسواق في أقل البلدان نمواً التي يسعى الصندوق إلى دعمها. وقد أُدرج كلا من هذين الموضوعين في التقييمات المواضيعية المقترحة في خطة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٠ - واعتُبرت الجهود التي بذلها الصندوق فيما يتعلق بنظامه لقياس النتائج منذ عام ٢٠١٤ ”إنجازاً كبيراً“. واعتُبرت مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة متسقة تماماً مع الإطار الاستراتيجي ومدعومة بنظام فعال من حيث التكلفة. وقد تبين أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متأصلان في المصفوفة في أعقاب تحديثها في عام ٢٠١٦ وإن كان يمكن إدخال بعض التحسينات عليها. ووجد الاستعراض أن الإدماج الكامل للمصفوفة في قياس النتائج على المستوى البرنامجي لم يتحقق بعد؛ وأنه يمكن تحسين استخدام بيانات النتائج لإعداد تقارير خارجية وإدارة البرامج؛ وأن جوانب من ولاية الصندوق، من قبيل الخدمات المقدمة إلى الفقراء وحماية البيئة، لم تكن مشمولة تماماً بالنظم السابقة لقياس النتائج.

دال - تحليل الفعالية المؤسسية

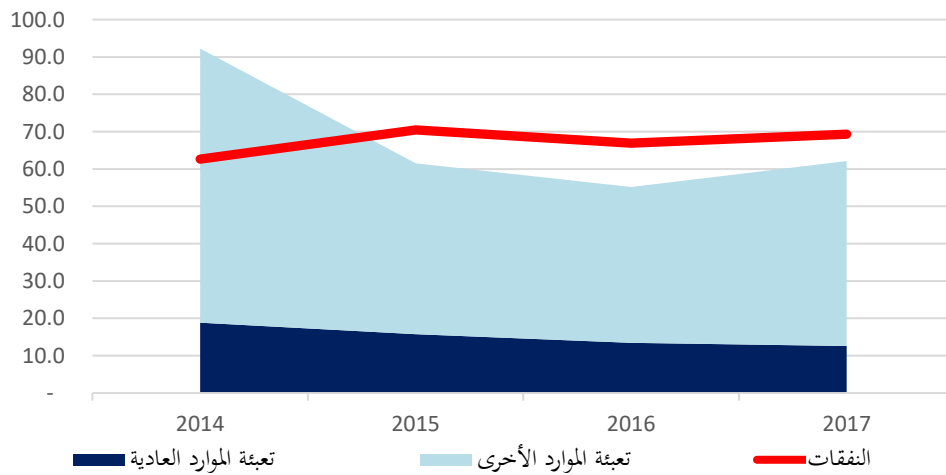
٧١ - من بين مؤشرات الفعالية المؤسسية البالغ عددها ٣٣ مؤشرا، حقق ٢٤ مؤشرا الأهداف المحددة للإطار الاستراتيجي. ومعظم المؤشرات التي حققت أهدافها جزئيا هي مرتبطة بتعبئة الموارد. فعلى سبيل المثال، بلغ رصيد الموارد العادية للصندوق خلال فترة الإطار الاستراتيجي ٦١ مليون دولار مقابل الهدف البالغ ٨٦ مليون دولار^(٢٠). وانخفضت الموارد العادية بنسبة ٣٠ في المائة من ١٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ١٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧، أي أقل بكثير من مبلغ ٢٥ مليون دولار في السنة المستهدف للإطار الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، حشد الصندوق ما مجموعه ٢١٠ ملايين دولار مقابل هدف قدره ٣٠٠ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وخلال فترة الإطار الاستراتيجي، حقق الصندوق نجاحا خاصا في تعبئة الموارد من القطاع الخاص والمصادر غير الحكومية، وتجاوز هدفه البالغ ٢٠ مليون دولار بأكثر من ثلاثة أضعاف، حيث حشد مبلغ ٦٢,٣ مليون دولار. ويواصل الصندوق استكشاف فرص جديدة لتوسيع قاعدة موارده.

٧٢ - كما ازدادت البرمجة المشتركة والتعاون مع البرنامج الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، حيث تضاعفت الموارد من صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة من ٢٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ إلى ٤٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، اضطلع الصندوق ببرامج مشتركة في ٢٤ بلدا، لا سيما بالشراكة مع البرنامج الإنمائي.

٧٣ - وقد أنفق الصندوق ما متوسطه ٦٧ مليون دولار سنويا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، على النحو المبين في الشكل ٥. وبلغ الصندوق نسبة ٩٩ في المائة في إيصال موارده المعبأة، حيث بلغ مجموع نفقاته ٢٦٩ مليون دولار خلال فترة الإطار الاستراتيجي.

الشكل ٥

تعبئة الموارد والنفقات لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوحدة بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(٢٠) تشمل الموارد العادية ميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم البرامج.

٧٤ - كما خفض الصندوق تكاليفه الإدارية إزاء النفقات من ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد أمكن القيام بذلك جزئياً بسبب عملية إعادة المواءمة التي نُفذت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي استثمرت في تحقيق التآزر عبر مختلف الممارسات، ومن خلال الجهود الجارية لتبسيط وظائف الدعم التشغيلي وتطبيق ضوابط أكثر صرامة على الميزانية.

٧٥ - غير أن الانخفاض الحاد والنقص العام في الموارد العادية قد أثر سلباً على قدرة الصندوق على أن يكون حاضراً في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وهو الهدف المحدد للإطار الاستراتيجي. وقد انخفض وجود الصندوق في أقل البلدان نمواً خلال فترة الإطار الاستراتيجي من ٣٢ بلداً في عام ٢٠١٣ إلى ٢٩ بلداً في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، يحافظ الصندوق على "وجود ضئيل" في خمسة بلدان من تلك البلدان التسعة والعشرين، حيث تمول المشاريع فقط دون أن يكون له فيها موظفين؛ وهذا الوجود عرضة لخطر الإغلاق.

٧٦ - وكما هو موضح بالتفصيل في الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يحتاج الصندوق سنوياً إلى مظلوف للموارد يبلغ ٢٥ مليون دولار من الموارد العادية، و ٧٥ مليون دولار من الموارد الأخرى، وصندوق استثمار لأقل البلدان نمواً بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار من أجل تحقيق وجود قوي في ٤٠ من أقل البلدان نمواً. وسوف يسمح هذا للصندوق أيضاً أن يكون شريكاً استراتيجياً وأكثر تحفيزاً للحكومات والبرنامج الإنمائي، بما في ذلك لدعم نهج برنامجه القطري، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً.

٧٧ - واسترشاداً باستراتيجية الصندوق للمساواة بين الجنسين، استمر الصندوق في تحسين أدائه بالامتثال لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تحسن الأداء المؤسسي من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٧، مع وجود تحسينات ملحوظة في التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم والاتصالات. وفيما يتعلق بملاك الموظفين، يواصل الصندوق العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين على المستويات المهنية العليا.

٧٨ - ولضمان أن يكون الوجود القطري للصندوق فعالاً بأكبر قدر ممكن، قام الصندوق بنشر نظام تنسيق قطري في عام ٢٠١٧ لتعزيز تنسيقه ومشاركته مع الحكومات والبرنامج الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية.

٧٩ - ويواصل الصندوق الاستثمار في إدارة المعارف وتوليدها وفي الاتصالات الاستراتيجية، وكلها أمور أساسية لضمان أن تساهم الدروس وأفضل الممارسات المستمدة من الصندوق في المناقشات والممارسات العالمية بشأن توسيع النطاق الذي يصل إليه التمويل. وفي العام الماضي، أطلق الصندوق موقعاً جديداً على الإنترنت، مما أدى إلى مضاعفة عدد الزوار المنفردين للموقع.

٨٠ - ويدعم الصندوق مهمة نشطة في مجال التقييم. وبحلول عام ٢٠١٧، كان الصندوق قد أنجز ثمانية تقييمات ولديه خطط لبدء ثلاثة تقييمات أخرى تغطي البرامج التي نُفذت خلال فترة الإطار الاستراتيجي. وكُلف الصندوق بإجراء استعراض خارجي لنظام قياس النتائج الخاص به وأشرف على إعداد استعراض توليفي، جرى إنجاز نتائجه في فرع الدروس المستفادة. وقَّيم مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي سبعة تقارير تقييم، حيث صنفت ستة منها بأنها "مرضية للغاية" أو "مرضية" وجرى تصنيف أحدها بأنه "مرضٍ إلى حد ما".

٨١ - وأحرز الصندوق تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية على حد سواء. فقد تم تنفيذ جميع توصيات المراجعة المتعلقة بعام ٢٠١٤، إلى جانب ست توصيات من أصل سبع توصيات لعام ٢٠١٥، تنفيذاً كاملاً؛ وكانت إحدى التوصيات لعام ٢٠١٥ قد تخطتها الأحداث؛ وجرى تنفيذ ثلاث توصيات متعلقة بعام ٢٠١٦ بالكامل. ويسير تنفيذ جميع التوصيات المتبقية على المسار السليم للإنجاز ضمن المواعيد النهائية المحددة.

٨٢ - وبلغت أرصدة الصندوق في نهاية عام ٢٠١٧ ما قيمته ٩٦ مليون دولار، تتألف من الاحتياطيات، واستحقاقات الموظفين، والاشتراكات المتعددة السنوات، وتبرعات نهاية السنة، والأرصدة غير المنفقة. وقد خصص الصندوق اعتمادات كاملة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو المطلوب في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقام بتحديث احتياطيه التشغيلي، بدعم من البرنامج الإنمائي، من أجل ضمان الامتثال الكامل للمنهجية الجديدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في المقرر ٢٢/٢٠١٧. وسيكفل الصندوق الحفاظ على احتياجاته من الاحتياطي التشغيلي بشكل كامل في إطار المنهجية الجديدة.

ثالثاً - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٨٣ - في السنة القادمة، سيعطى الصندوق الأولوية لثلاث مسائل. أولاً، سيركز الصندوق على توسيع نطاق البرامج التي تفتح سبل التمويل العام والخاص وتعزز الشمول في الأسواق المالية وأنظمة تمويل التنمية المحلية. وفي إطار تمويل التنمية المحلية، يعني هذا إعطاء الأولوية للعمل مع البلديات، لا سيما في المناطق الحضرية، لتعبئة التمويل حتى تتمكن من تقديم خدمة أفضل للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم من البنية التحتية؛ والتوسع في العمل بشأن التمويل المحلي للقدرة على التكيف، الذي يجمع بين العمل بشأن التكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، واستصلاح الأراضي؛ وجذب التمويل للمشاريع التي تمكن المرأة؛ وتعبئة التمويل لمجموعات المشاريع القابلة للاستثمار فيها التي لها تأثير إنمائي واضح. وفي إطار الشمول المالي، يعني هذا إعطاء الأولوية لتوسيع الخدمات المالية للوصول إلى السكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية، ولا سيما النساء والفتيات والشباب؛ واستخدام تشخيصات معتمدة على البيانات لمساعدة الحكومات على تطوير استراتيجيات الشمول المالي؛ والمساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على قنوات التحويلات المالية؛ وتوسيع العمل في سياقات الأزمات، بما في ذلك دعم اللاجئين والسكان المشردين قسراً. وستظل الابتكارات الرقمية سمة أساسية في هذا العمل، كما أنها جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الوصول إلى الطاقة النظيفة ودعم صغار المزارعين في الاندماج في سلاسل القيمة الزراعية.

٨٤ - ثانياً، سيواصل الصندوق استخدام ولايته الاستثمارية لتوسيع حدود التمويل في أقل البلدان نمواً. ويقوم الصندوق، من خلال برنامجه الاستثماري لأقل البلدان نمواً، بدور نشط بشكل متزايد في تخفيف المخاطر على الاستثمارات في الاقتصادات المحلية. وفي الوقت الذي يركز فيه هذا البرنامج حالياً على تقديم الضمانات والقروض للمشاريع المدعومة من الصندوق، إذا تم تمويلها وطلب منه القيام بذلك، يمكن توسيع هذا البرنامج لتوفير خدمات العناية الواجبة وتقييم الجدارة الائتمانية وامتصاص المخاطر لمجموعات المشاريع القادمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضاً. كما أنه يستثمر في الدور القيادي الفكري في تطبيق التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً، ويعتزم استخدام نواتج ذلك في بناء جماعة من الممارسين وتشكيل الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في التنمية والمستثمرون.

٨٥ - ثالثاً، سيواصل الصندوق تعميق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص لتعزيز الأثر الإنمائي والمساعدة في تعبئة تمويل إضافي للبلدان النامية. ويقوم الصندوق ببناء شراكات جديدة ومثيرة للاهتمام مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مع البرنامج الإنمائي، حيث يمكن للجمع بين الابتكارات المالية للصندوق والخبرة القطاعية للبرنامج الإنمائي أن يتصدى للحالات الاستبعاد التي تحدث في مرحلة الميل الأخير؛ ومع المؤسسات التجارية، باعتبارها جهات مبتكرة وشركاء منفذين وجهات ممولّة؛ ومع المساهمين الحاليين والجدد في الموارد العادية والموارد الأخرى للصندوق.
